

الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات الاقتصادية (الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨ نموذجا)

الدكتورة/ رشيدة أوبختي

أستاذة محاضرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان - الجزائر

Email: raoubekhti@yahoo.fr

الملخص:

نشأت الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨ في العالم المتقدم وكانت لها انعكاسات وتداعيات مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات العالم المختلفة، تفاوتت حدتها من بلد لآخر وهذا تبعا لطبيعة الروابط التي تقوم ما بين الاقتصاد الأمريكي وبقية اقتصاديات العالم، وكذا اختلاف جاهزية اقتصادياتها لتحمل الصدمات. إن تبني غالبية الدول النامية منذ ثمانينات القرن الماضي سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة بهدف ربط اقتصادياتها بالمراكز الرأسمالية الكبرى أدى إلى بروز مظاهر التراجع التي أصابت المكونات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان. وهذا يعني أن هذه الدول ستتأثر بأي صدمات اقتصادية تحدث على المستوى العالمي، وهو بالفعل ما حدث في الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨. والاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات الأخرى جزء من الاقتصاد العالمي، وهذا نظرا للعلاقات المالية والتجارية التي تربطه بالعديد من الدول؛ ومما لا شك فيه أنه قد تأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية ولو بشكل من الأشكال. **الكلمات المفتاحية:** الدورة، الأزمة، الاقتصاد الجزائري، خطط الإنقاذ.

ABSTRACT:

The global economic crisis of 2008 has developed in the developed world and has had direct and indirect repercussions on the world's economies, which varied from one country to another depending on the nature of the links between the US economy and the rest of the world's economies, as well as the readiness of their economies to withstand shocks.

The adoption by the majority of developing countries since the 1980s of neo-liberal economic policies to link their economies to major capital centers has led to the emergence of recession which hit the economic and social components of these countries. This means that these countries will be affected by any economic shocks occurring at the global level, which is indeed what happened in the global economic crisis in 2008.

The Algerian economy, like other economies, is part of the global economy, given the financial and trade ties it has with many countries; it has undoubtedly been affected by the global economic crisis, albeit in some form.

Key words: cycle, crisis, Algerian economy, rescue plans.

مقدمة:

لقد شهد العالم موجات متتالية من الأزمات تميزت بسرعة انتشارها وتباين أسباب وقوعها لعل أسوأها وأخطرها في تاريخ الأزمات المالية بعد أزمة الكساد العظيم ١٩٢٩ التي زعزعت الاقتصاديات الدولية الأزمة الاقتصادية العالمية التي انفجرت في سبتمبر ٢٠٠٨ وأصاب سوق الرهن العقاري الأمريكي لتنتقل عدواها بسرعة إلى باقي بلدان العالم بدون استثناء وتتسبب في إفلاس مجموعة من البنوك وبيوت المال العتيبة. ولقد كشفت هذه الأزمة عن حل آخر وهو أهمية التدخل الحكومي لعلاجها والحيلولة دون انهيار النظام الاقتصادي العالمي القائم على الاقتصاد الحر أو نظام اقتصاد السوق، وكانت بمثابة ضربة قوية للثقة المفرطة في آليات السوق التي تضبط سلوكياتها ذاتيا من دون رقابة أو تدخل من الدولة.

١/ ماهية الأزمة:

١-١/ مفاهيم أساسية حول الأزمة:

١-١-١/ تعريف الأزمة:

لقد أضحت مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في المجتمعات المعاصرة، وتعددت واختلقت وجهة نظر الباحثين في تحديد تعريف دقيق وشامل له.

2- يستعمل الاقتصاديون الغربيون في بعض الأحيان اصطلاح الدورة "cycle" بدلا من كلمة أزمة "crise" والفارق بين الاصطلاحين هو أن الأزمة تدل على الاختلال أو الاضطراب في مرحلة زمنية أو مكانية معينة، في حين تدل الدورة على انتظام حصولها بصورة متعاقبة ضمن الظواهر الطبيعية لها، مما يعني أن حصول الأزمات يمثل حالة متوقعة الحصول في النظام الرأسمالي وتمثل أحد مظاهره الطبيعية.

فالأزمة في اللغة تعني الشدة والقحط فيقال تأزم الشيء أي اشتد وضاق، وتأزم أي أصابته أزمة والأزمة هي الضيق والشدة، ويقال أزمة سياسية وأزمة مالية...إلخ.

ويدور المعنى الاصطلاحي لمفهوم الأزمة عامة حول نفس هذا المعنى، إذ تعرف بأنها مرحلة حرجة تواجه المنظومة الاجتماعية ينتج عنها خلل أو توقف في بعض أو كل وظائفها الحيوية، ويصاحبها تطور سريع في الأحداث ينجم عنه عدم استقرار في النظام السياسي يدفع سلطة اتخاذ القرار فيها (المنظومة) إلى ضرورة التدخل السريع لنجدها وإعادة التوازن لها. ويمكن تعريف الأزمة بأنها عبارة عن موقف تتعرض له الدولة يستشعر صانع القرار فيها درجة عالية من التهديد المفاجئ وغير المتوقع للمصالح والقيم الجوهرية للدولة مما يستوجب عليه اتخاذ القرار المناسب بصدده في وقت ضيق قبل تغييره على نحو تصعب السيطرة عليه^١.

١-٢/ تعريف الأزمة المالية:

يقصد بالأزمة المالية التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة دول، فهي تدهور أو انخفاض مفاجئ في طلب المستثمر على الأصول المالية التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد القومي والانخفاض الناتج في سعر الأصل يقلل من النشاط الاقتصادي الكلي مباشرة من خلال تأثيره على قرارات المستهلكين (أفراد وشركات)، وبشكل غير مباشر من خلال تأثيراته على أسعار باقي الأصول الأخرى والموازنات المالية للوسطاء الماليين مثل البنوك^٢.

١-٣/ تعريف الأزمة الاقتصادية:

اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في قطر ما أو عدة أقطار، وتطلق خصوصا على اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك كما أنها تعبير عن اختلالات في التوازنات الاقتصادية وتفاوتات حادة في المتغيرات الاقتصادية الكلية، خاصة المرتبطة بالجانب المالي، لذلك فأية أزمة اقتصادية تنشأ غالبا من أزمة مالية نتيجة وجود اختلالات عميقة واضطرابات حادة ومفاجئة في بعض التوازنات المالية، يتبعها انهيار المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، سواء لدى المؤسسات المصرفية (أزمة سيولة، أزمة ائتمان..)، أو لدى أسواق المال (حالة الفقاعات)، أو لدى المؤسسات النقدية (أزمة العملات وسعر الصرف).

١-٢/ عناصر الأزمة ومظاهرها:

١-٢/ عناصر الأزمة المالية:

وتتمثل فيما يلي:

أ- **المفاجأة وعدم التوقع:** إذ لا يجد صاحب القرار نفسه في أزمة ما إلا إذا حدثت ظروف غير متوقعة، تهدد المصالح الأساسية المنوط بحمايتها وهنا قد تتسم قراراته بعدم الرشادة وينقصها التخطيط الكافي المبني على أسس موضوعية وقواعد علمية وبقدر مفاجأة الأزمة وعدم توقعها، تكون قسوتها وعدم مقدرة صاحب القرار على اتخاذ الإجراءات الملائمة والترجيح بين البدائل المختلفة الكفيلة بمواجهتها أو التفكير في أسبابها.

3- إبراهيم عبد العزيز النجار، "الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ١٨.

4- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، "العولمة المالية وإمكانات التحكم-عدوى الأزمات المالية-"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٣٢.

ب- **تهديد المصالح الأساسية للدولة:** إن مجرد المفاجأة في حدوث المشكلة لا يكفي كي تدخل في مصاف الأزمات، وإنما يجب أن تتصل بإحدى أو بعض المصالح الأساسية للدولة، ما يعني أننا إزاء أزمة مالية كلما حدث تهديد مفاجئ غير متوقع لهذه المصالح المالية، ويقدر قيمة التهديد تكون خطورة الأزمة المالية.

ج- **الحاجة إلى التدخل السريع من مصدر القرار:** كلما كانت الحاجة ملحة لإصدار قرار ما في مواجهة الأزمة كان ذلك دليلاً على حدتها فالمدى الزمني الذي تستغرقه الأزمة يشكل أحد عناصر حدتها بحيث تشتد خطورتها كلما كان عمرها الزمني قصيراً، فإحساس مصدر القرار بضيق وقت التدخل لنجدة المصالح المهتدة بهذه الأزمة يكون حائلاً بينه وبين دراسة البدائل الممكنة الاختيار من بينها لانتقاء الأكثر ملائمة لمواجهتها، وهذا يدفع صاحب القرار لمحاولة إطالة وقت الأزمة، ليتمكن من اتخاذ قرار رشيد لمواجهتها.^٥

١-٢-٢/ مظاهر الأزمات المالية:

يمكن ذكر بعض المظاهر المشتركة بين الأزمات المالية الدولية من خلال استقراء العديد منها:

- أ- سحب الإيداعات السريع من البنوك؛
- ب- قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفاً من صعوبة استردادها؛
- ج- نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد، الشركات والمؤسسات المالية ما يؤدي لانكماش النشاط الاقتصادي؛
- د- انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال؛
- هـ- انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة، وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جداً و ضمانات مغلظة؛
- و- انخفاض المبيعات لاسيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة؛
- ز- ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية؛
- ح- ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات؛
- ط- انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار، وهو ما يؤدي إلى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس^٦.

٢/ الأزمات الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨ - أزمة الرهن العقاري-

٢-١/ ماهية الأزمة الاقتصادية العالمية:

2-1-1/ التعريف بالأزمة:

هي التدايعات الناتجة عن أزمة الرهون العقارية عام ٢٠٠٧ بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات بالولايات المتحدة الأمريكية في تسديد ديونهم للبنوك مما هز الاقتصاد الأمريكي بقوة وصلت تبعاتها لاقتصاديات أوروبا وآسيا مطيحة في طريقها بعدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية العالمية،

5- David Brault, "Gérer les crises financières dans les entreprises -Se préparer et anticiper! -", De Boeck, Bruxelles, 1^{ère} édition, 2013, P 33.

6- إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص ١٩، ٢٠.

7- عابد شريط، "معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي"، بحوث اقتصادية عربية، صادرة عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ع ٤٨-٤٩، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص ٥٢، ٥٣.

ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخّت بأسواق المال العالمية في وضع حد لها حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية^٧. ويمكن تعريفها بأنها اضطراب فجائي حاد طرأ على توازن اقتصاد الـو.م.أ لينتقل لباقي دول العالم ما سبب ذعرا ماليا لدى الأفراد بالبلدان التي ضربتها الأزمة جعلتهم يسحبون أموالهم من المصارف بسرعة غير متوقعة فأدى ذلك لانهايار أكبر المصارف الائتمانية من أهمها مصرف "ليمان برانرز" "Lehman Brothers"^٨.

٢-١-٢/ نشأة الأزمة:

اعتبرت وسائل الإعلام ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية مفاجئا حيث أعلن رسميا عن انفجارها في القطاع المالي الأمريكي في منتصف سبتمبر ٢٠٠٨ بعدما أشهر إفلاس بنك "الإخوة ليمنان" وبيع بنك "ميريل لينش" لـ "بنك أوف أمريكا"^٩؛ بينما رأى بعض الباحثين بداية الأزمة أوائل سنة ٢٠٠٧ حينما تزايدت عمليات حبس الرهون بعد تفاقم أزمة قطاع الإسكان والقروض العقارية ومنهم من عاد بنقطة البداية إلى ٢٠٠٦ عندما انكشفت فقاعة الإسكان وانهارت أسعار الصكوك المستندة إلى رهون عقارية، ومن الباحثين من يعيد بداية الأزمة إلى غاية ٢٠٠٥ عندما تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي الذي استمر حتى دخول الاقتصاد الأمريكي مرحلة انكماش في ديسمبر ٢٠٠٧ حسب الإحصائيات الرسمية. وعليه فإن تدهور الوضع الاقتصادي لم يكن مجرد أثر لاحق لانفجار الأزمة بالقطاع المالي، وإن الأزمة اقتصادية في الأصل تحولت إلى أزمة مالية امتدت آثارها إلى القطاع الحقيقي محدثة أزمة اقتصادية جديدة في نهاية المطاف.

٢-١-٣/ مراحل الأزمة:

مرت هذه الأزمة بالمراحل التالية:

أولاً: المرحلة الأولى – التمويل العقاري-

اتبع الاحتياطي الفدرالي الأمريكي سياسة الفوائد لمواجهة التضخم وأمام فائض السيولة المتوفرة كان التوسع في الإقراض العقاري على نحو نجم عنه الإفراط وتجاوز المصارف أصول التسليف خاصة ما يتعلق بدخل المقرض وقدرته على السداد، معتمدة في ضمان القرض على قيمة العقار المؤمن.

ثانياً: المرحلة الثانية – تضخم حجم التمويل –

قامت المصارف بتجميع القروض العقارية ضمن محافظ وأصدرت بموجبها سندات مالية ذات ريع مُغر وعمدت إلى بيعها إلى مصارف ومؤسسات باعتها بدورها إلى زبائن (أفراد، شركات تأمين أو ادخار) واستعمل بعض السيولة الناجمة عن عمليات البيع لإعادة تمويل قروض عقارية جديدة، وهكذا تضخم حجم التمويل ليبلغ أرقاما خيالية، قدرت لدى مصرف "ليمان برانرز" لوحده بحوالي ٧٠٠ مليار دولار.

ثالثاً: المرحلة الثالثة - ظهور بواذرالعجز-

عمد الاحتياطي الفدرالي الأمريكي حفاظا على مستوى التضخم ومنعاً لارتفاعه إلى رفع سعر الفائدة، ما زاد أعباء الديون العقارية على أصحاب الدخل المتوسط والمحدود وبدأت بواذر التوقف عن الدفع واسترداد الأملك العقارية ولدرء مخاطر السندات، تم إصدار سندات تأمينية مضادة تدفع عندما يتعثّر دفع القرض العقاري،

8- فاطمة الزهراء مهيوي، "واقع البنوك الإسلامية في ظل المالية العالمية الحالية - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، ٢٠١٢-٢٠١٣، ص ٤٨.

9- علة مراد، "الأزمة المالية العالمية... تأمل ومراجعة"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مرجع سابق، ص ٩.

فبتأخر سداد السندات العقارية فتهافت المصارف على شرائها وقد بلغت قيمة السندات المتبادلة بين المصارف ما يقارب مجموعه ٦٠ تريليون دولار فشبّه أحد الاقتصاديين الأمريكيين ذلك بأسلحة الدمار الشامل.

رابعاً: المرحلة الرابعة - استرداد العقارات -

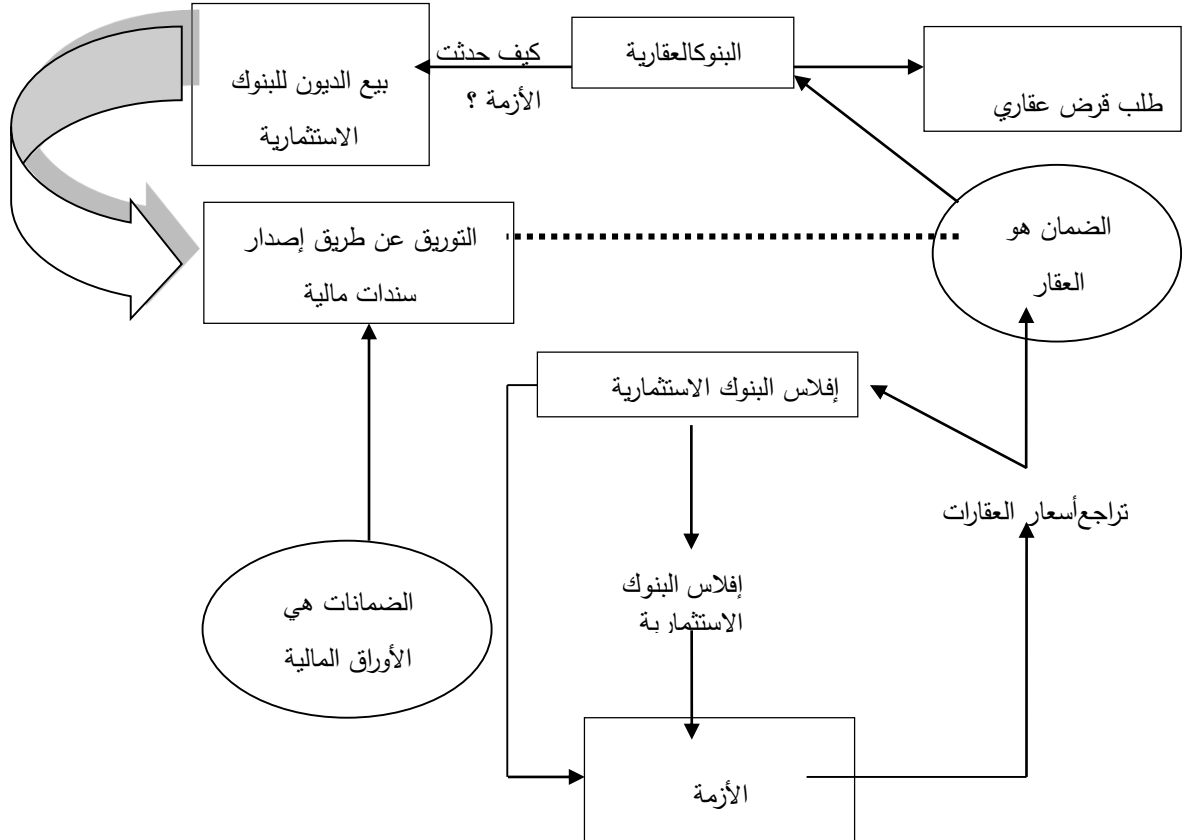
وقد رافق استرداد العقارات أمران:

أ- إتلاف عدد من المالكين المقترضين للعقارات عمداً قبل التخلي عنها؛

ب- مواجهة المصارف المقرضة أزمة تصريف العقارات نظراً لعضها على كثرتها بالسوق في وقت واحد، فأصبحت السندات التي تمثل المحافظ العقارية أوراق مالية دون إيراد وفقدت نسبة من قيمتها الأصلية فكانت النتائج كارثية، المصارف المعفاة من تطبيق الأنظمة الائتمانية أقرضت زبائنها خمسة أضعاف موجوداتهم لشراء محافظ أسهم وسندات، ولم يعد بإمكانها تحصيل ما أقرضته لعدم قدرتها على تحصيل قيمة السندات المستثمرة وبيعها، أما الزبائن فكانت خسارتهم شاملة لمبلغ استثمارهم الأساسي وتعرضوا لملاحقة رصيد القروض الممنوحة.

وفي ظل العولمة الاقتصادية وحرية حركة الأموال، امتدت الأزمة لمصارف أوروبا والخليج العربي ولم يقتصر الانهيار على قيمة السندات العقارية فقط، بل شمل غيرها من السندات والأسهم والأوراق المالية جراء بيعها لتسديد قيمة القروض أو لتقديم تأمينات إضافية. وعليه فإن الانهيار قد مس مصارف التمويل الاستهلاكي وبطاقات الدفع وبطاقات الائتمان الخاصة بالمادي والتي انعكست على كل بلدان العالم⁹.

الشكل رقم (1): كيفية حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨



10- منير الحمش، "الأزمة المالية ومصير النظام الرأسمالي"، على الخط، متاح على www.mafhoum.com/syr/articles_09/hemesh.pdf، تاريخ الاطلاع (٢٠١٣/٠٣/٢٨).

المصدر: محمود الصميدعي وآخرون، "التحديات التي تواجه منظمات الأعمال المعاصرة - الأزمة المالية العالمية والتحديات المستقبلية"، مكتبة المجتمع العربي، ج٣، ص ٣٧٣،

٢-٢ / التفسيرات النظرية للأزمة الاقتصادية العالمية، أطرافها ومظاهرها:
٢-٢ / التفسيرات النظرية للأزمة:

تباينت تفسيرات الأزمة الاقتصادية العالمية، وفيما يلي وجهة نظر بعض المفكرين الاقتصاديين بخصوص هذه الأزمة:
أ- **دانييل كوهين "Daniel Cohen"**: يستند الاقتصادي الفرنسي إلى تفسيرات الليبرالي "فريدمان" لأزمة الثلاثينات باعتبار أن كلتا الأزممتين انطلقتا من اهتزاز الدائرة البنكية في الولايات المتحدة وأن انكماشات الاقتصاديات المتطورة منذ الحرب العالمية الثانية خضعت كلها للآلية نفسها، فكما تصاعدت وتيرة النمو تميل الأجور للارتفاع، وهذا ما نستقرئه من "منحنى فيليبس" "Courbe de Phillips" الذي يدل على أن انخفاض البطالة يؤدي إلى تصاعد المطالب النقابية لصالح ارتفاع الأجور ويؤدي ذلك إلى دوامة تتسابق فيها الأجور والأسعار ويكون على السلطات العمومية أن تتدخل بسياسة نقدية ومالية تقنية لكسر هذه الدوامة. ويلاحظ "كوهين" أن العولمة ساهمت في تقليص قوة النقابات وتجميد الأجور نسبياً، ثم توالى منذ التسعينات انفجارات الفقاعات من قطاع التواصل (الإنترنت) إلى القطاع العقاري إلى قطاع النفط إلى أن وصلت إلى الفقاعة التمويلية التي انفجرت أواسط سبتمبر ٢٠٠٨ مع إعلان إفلاس بنك "ليمان براذرز".

ب- **جاك أتالي "Jacques Attali"**: توصل المحلل إلى أن الأزمة نتجت عن نقص في المداخيل والطلب بالولايات المتحدة، فقد لاحظ ارتفاع أرباح القطاع المالي الذي انتقل نصيبه في الدخل الإجمالي من ١٤% سنة ١٩٦٠ إلى حوالي ٤٠% سنة ٢٠٠٧ بمعنى توسع الهوة بين الأغنياء والفقراء حيث يحصل ١% من أكثر السكان ثراءاً بالولايات المتحدة على ١٦% من الدخل الوطني بدلاً من ٧% سنة ١٩٩٨، ورغم أن معدل نمو الاقتصاد الأمريكي يقدر بنحو ٤% سنوياً منذ عام ١٩٩٠ إلا أن القيمة النسبية للأجور راحت تتخفف مما أثر على طلبات الفئات الوسطى التي لجأت إلى الاقتراض، واستمر الأمر لعدة سنوات ما جعل الاقتصادي التقدمي الحاصل على جائزة نوبل "جوزيف ستيجليتز" "Joseph Stiglitz" يؤكد أن الأمر أعمق من ارتباطه بـ قصور الأسواق المالية فقط.

ج- **فيتوزي "Fittouzi"**: ويذهب الاقتصادي الفرنسي "فيتوزي" في الاتجاه نفسه معتبراً أن الفقاعة المالية نتجت عن ارتفاع رهيب لمداخيل المدبرين الأساسيين للقطاع المالي، وأن توسع اللاتكافؤ في التوزيع هو الذي ساهم في التخلي عن تضبيب المنظومة في كليتها منذ بداية الثمانينات، مما فرض على الدول والعائلات الاستدانة حفاظاً على مستوى استهلاكها إلا أن من بين المقترضين من ليس له قدرة على إرجاع القرض فكانت الأزمة.

د- **ميكائيل بيتيس "Michael Pettis"**: من جامعة بكين يعتبر العالم اليوم مقسم إلى مجموعتين اقتصاديتين:

١- مجموعة بلدان تترأسها الولايات المتحدة الأمريكية تملك منظومات اقتراض تحفز الاستهلاك وتنضم إليها إنكلترا، إسبانيا وأستراليا؛

٢- مجموعة بلدان تتسم بقدرة ادخار مرتفعة وطاقت استثمار وتوظيف ومن ضمنها الصين، ألمانيا واليابان.

في هذا الاتجاه يعتبر "بيتيس" أنه من الضروري تنسيق السياسات الانطلاقية على المستوى الكوني في اتجاه يسمح بالزيادة الطلب في البلدان ذات الفائض (الصين) لإحداث التوازن الضروري في الاقتصاد العالمي باستهداف توسيع السوق الداخلية لاستيعاب طاقات الإنتاج غير المستعملة بسبب نقص الطلب لدى البلدان المتطورة^{١١}.

من جهة أخرى، فإن أدوات التحليل الكينزي وقفت عاجزة عن تفسير الأزمة المالية المعاصرة لما تحمله من طابع تضخم ركودي، ولم تستطع أدوات التحليل النقدي التي تبنتها الولايات المتحدة في السبعينات والثمانينات لرسم سياساتها تقديم أسس كافية لتفسيرها أو التخفيف من حدتها، وأبرز ما انتهت إليه المدرسة الكمية الحديثة هو إمكانية إيجاد مخرج للأزمة اعتماداً على السياسات النقدية، ولكن بشرط الحد من تدخل الدولة والتخلص من دورها الاقتصادي الذي اعتبر أحد أسباب الأزمة نتيجة إعاقته لتفاعل قوى السوق وآلياته^{١٢}.

٢-٢ / أطراف الأزمة:

بهدف تحقيق أكبر منفعة ذاتية ممكنة اعتمد أطراف المنظومة الاقتصادية مبدأ الحرية، السلوك العقلاني، آليات العرض والطلب وتقنيات وأدوات التمويل المتاحة، فكل معلوماته عن وضع السوق، يتخذ قرارات البيع والشراء والتمويل بناءً عليها، ونتيجة لذلك السلوك لدى جميع الأطراف، ساد التوازن في السوق "توازن حرج مؤقت". وما إن يتعرض طرف من أطراف التوازن للانكشاف الاقتصادي/المالي اتضحت هشاشته حتى اختل التوازن العام لباقي أطراف المنظومة الاقتصادية، وفيما يلي الأطراف الأساسية للأزمة.

أولاً: بنوك الاستثمار

اعتقدت أن سلوكها عقلاني عندما سوقت قروضها بضمانات العقارات بمعدلات فائدة متغيرة، وشروط قانونية تحميها ضمن عقد البيع ثم عندما ورقت أو سددت تلك الديون دولياً، فقد وظفت أموالها محققة أرباحاً إضافية في سوق متنامية، واستغنت البنوك عن التحليل المالي والاقتصادي للمدينين، وعن دعم قرار الائتمان بمؤشرات بسيطة لنوعية الائتمان، وذلك لكسب موقع تنافسي أكبر في سوق العقارات.

ثانياً: المستثمرون الدوليون

سواء كانوا أفراداً أم صناديق استثمارية أم مؤسسات، اعتقدوا أن سلوكهم عقلاني بشراء سندات الرهن العقاري لتتنوع محافظهم الاستثمارية وتعظيم عوائدهم وأرباحهم منها كونها مضمونة ومدعومة بأصول عقارية ذات قيمة سوقية كبيرة صادرة عن مؤسسات مالية عريقة ذات سمعة في مجال التمويل والإقراض.

ثالثاً: شركات التأمين

اعتقدت أن سلوكها عقلاني عندما وافقت التأمين على سندات الرهن العقاري بأقساط شهرية يدفعها حامل السند لشركة التأمين لقاء التزامها بتعويضه عن تلك القيمة في حال أفلس المصرف أو صاحب العقار كونها سندات مضمونة بالعقارات، وأصحابها هم مستثمرون ذوو سمعة.

11- فتح الله ولعلو، "نحن والأزمة الاقتصادية العالمية"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط ١، ٢٠٠٩، ص ١٢٩، ١٢٨، ١٣١، ١٣٤.

12- أونيس عبد المجيد أونيس، "إدارة العلاقات الإنسانية -مدخل سلوكي تنظيمي -"، دار اليازوري، عمان، ط ١، ٢٠١١، ص ٥٥-٥٧.

رابعاً: المستهلكون الأفراد

اعتقدوا أن سلوكهم عقلاني بشراء المنازل ضمن تسهيلات ائتمانية كبيرة تسمح لهم بذلك، وكونهم يحققون منفعة شخصية مباشرة من شراء المنزل.

خامساً: البنك المركزي الأمريكي

اعتقد أن سلوكه عقلاني عندما بدأ برفع معدلات الفائدة على الإقراض لضبط السيولة والإفراط في عمليات الائتمان المصرفي.

ونتيجة اعتبار كل طرف اقتصادي نفسه عقلانياً عمت الأزمة قطاع المال وبدأت تنتشر بالاقتصاد كله، فالتفاعل بين عقلانيين اقتصاديين على المستوى الجزئي أدى إلى لاعقلانية اقتصادية كلية^{١٢}.

٢-٢-٣/ مظاهر الأزمة:

أصابت الأزمة أصحاب الأموال بالذعر وأربكت الوسطاء الماليين وكان من مظاهرها:

- أ- انخفاض مستوى التداول في أسواق النقد والمال وهذا أحدث ارتباكاً في مؤشرات الهبوط والصعود؛
- ب- انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جداً وضمانات مغلظة؛
- ج- انخفاض المبيعات لاسيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة؛
- د- انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار، وهذا أدى إلى مزيد من الكساد والبطالة

والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس^{١٣}؛

- هـ- نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، نتيجة سياسة الهرولة لسحب الودائع من البنوك وقيام المؤسسات المالية بتجميد فتح القروض للشركات مما أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفي جميع نواحي الحياة؛
 - و- زيادة الطلب على الإعانات الحكومية (المدفوعات التحويلية الحكومية)^{١٤}.
- ٣/ الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية:

إن الجزائر من الدول التي وجدت نفسها مضطرة إلى إعادة النظر في سياساتها المالية والاقتصادية، بعد أن تفاقمت تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها الخطيرة التي أثرت ولو بشكل ما على الاقتصاد من خلال ارتباطاته مع العالم الخارجي.

13- أيهم أسد، "نقد عقلانية السوق، الأزمة المالية أنموذجاً"، على الخط، متاح على <www.etccmena.com/?p=331>، تاريخ الاطلاع (٢٠١٤/١١/١٥).

14- مصطفى العمواسي وأحمد زهدي و تيسير أبو صيام، "الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط"، دار جليس الزمان، عمان، ط١، ٢٠٠٨، ص ١٧، ١٨.

15- محمد شريف حجازي، "مستقبل النظام الاقتصادي والأزمة المالية الراهنة"، على الخط، متاح على <www.familyinnovation.com/arti/arti.php?aid=135>، تاريخ الاطلاع (٢٠١٤/09/01).

٣-١/ وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الأزمة الاقتصادية العالمية:

❖ المناخ الاقتصادي قبل الأزمة:

يمكن القول بأن الظروف الاقتصادية للدول النفطية عموما والجزائر خصوصا التي سبقت الأزمة كانت جديدة، وهذا جراء الارتفاع المستمر لأسعار البترول في الفترة الممتدة من سنة ٢٠٠٠ إلى غاية النصف الأول من سنة ٢٠٠٨، مع العلم أن بداية الأزمة كانت أواخر ٢٠٠٧، وقد استطاعت الجزائر أن تقضي على الاختلالات المالية الكبيرة التي كان يعاني منها الاقتصاد، وهذا اعتمادا على سياسات وخطط اقتصادية رشيدة باعتراف مؤسسات "بريتون وودز".

أولا: احتياطات صرف كبيرة تغطي الواردات الجزائرية لعدة سنوات

بينت دراستان قام بهما بنك الجزائر في ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ لتحديد المستوى الأمثل لاحتياطات الصرف الضرورية لمواجهة أثر الصدمة الخارجية المفاجئة المحتملة أن المستوى الأمثل لاحتياطات الصرف قد تم بلوغه من طرف الجزائر ابتداء من سنة ٢٠٠١، وأكد صاحب جائزة نوبل للاقتصاد الأمريكي "جوزيف ستيجليتز" أن امتلاك الجزائر لاحتياطي صرف مهم والذي قدر نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ بـ ١٤٨,٩ مليار دولار، سيسمح للجزائر بتفادي بعض آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، لكن شريطة أن يكون تسيير الأموال جيدا ليذر الفائدة على البلاد، وأوضح "جوزيف ستيجليتز" أن الدول التي تملك احتياطي صرف مهم على غرار الجزائر، استطاعت أن تتفادى بعض آثار الأزمة الاقتصادية العالمية التي ستستمر حسبها على الأقل إلى غاية ٢٠١٢، بسبب تباطؤ عودة الأمور إلى طبيعتها في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: التسديد المسبق للديون الخارجية

لقد تخلصت الجزائر من مشكلة اقتصادية كبيرة تتمثل في المديونية والتي كانت تثقل كاهل الميزانية بأقساط خدمة الدين المرتفعة التي كانت تسددها إلى المقرضين الدوليين من نادي باريس و نادي لندن، وهذا بفضل سياسة التسديد المسبق للديون والاستغلال الجيد للفوائض المالية، و يبلغ الدين العمومي الخارجي للجزائر ٤٨٦ مليون دولار في نهاية شهر نوفمبر ٢٠٠٩ حسب وزارة المالية، وكان الدين العمومي الخارجي يبلغ ٦٢٣ مليون دولار في نهاية سنة ٢٠٠٨ أي بانخفاض قدر بـ ١٣٧ مليون دولار كما تبين معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٠)

الوحدة : مليار دولار أمريكي

| ٢٠٠٧ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٠ | |
|------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------------------|
| ٥,٦ | ٥,٦ | ١٧,٢ | ٢١,٩ | ٢٣,٤ | ٢٢,٦ | ٢٢,٧ | ٢٥,٣ | الدين الخارجي |
| ٩,٢ | ١٠,٢ | ٣٧,١ | ٦٧,٩ | ٩٥,٧ | ١٢٠,٨ | ١١٨,٤ | ١١٢,١ | الدين/الصادرات(%) |
| ٤,١ | ٤,٥ | ١٧,٥ | ٢٥,٨ | ٣٤,٣ | ٣٩,٧ | ٤١,٠ | ٤٦,١ | الدين/PIB(%) |
| ٢,٢٥ | ٢٣,٢٣ | ١١,٩٧ | ١٦,٦١ | ١٦,٧٤ | ٢٠,٧٤ | ٢٢,٨ | ٢١,٢٣ | معدل خدمة الدين |

المصدر: وزارة المالية الجزائرية.

ثالثا: تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيد خارج قطاع المحروقات

تمكنت الجزائر من تحقيق نسب نمو جيد خارج قطاع المحروقات بفضل سياسة الإصلاحات الاقتصادية والإنفاق على البنى التحتية، فيما عرف بسياسة الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية كما يظهر في المعطيات التالية^{١٥}:

الجدول رقم (2): النمو الاقتصادي والنمو خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة

(٢٠٠٧-٢٠٠٠)

| الوحدة | الناتج الداخلي الخام | الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات | نصيب الفرد من الناتج | نسبة النمو في الناتج الخام | نسبة النمو في الناتج الخام |
|--------------------|----------------------|-------------------------------------|----------------------|----------------------------|----------------------------|
| مليار دينار جزائري | مليار دينار جزائري | مليار دينار جزائري | دولار أمريكي | (%) | (%) |
| ٢٠٠٠ | ٤١٢٣,٥ | ٢٥٠٧,٢ | ١٨٠١ | ٢,٢ | ١,٢ |
| ٢٠٠١ | ٤٢٢٧,١ | ٢٧٨٣,١ | ١٧٧٢ | ٢,١ | ٤,٦ |
| ٢٠٠٢ | ٤٥٢١,٨ | ٣٠٤٤,٧ | ١٨١٠ | ٤,٩ | ٥,٤ |
| ٢٠٠٣ | ٥٢٤٧,٥ | ٣٣٧٨,٦ | ٢١٣٠ | ٦,٩ | ٦,٠ |
| ٢٠٠٤ | ٦١٣٥,٩ | ٣٨١٦,١ | ٢٦٣١ | ٥,٢ | ٦,٢ |
| ٢٠٠٥ | ٧٥٤٣,٩ | ٤١٩١,١ | ٣١٢٥ | ٥,١ | ٤,٧ |
| ٢٠٠٦ | ٨٤٦٣,٥ | ٤٥٧٨,٢ | ٣٤٨٠ | ٢,٠ | ٥,٦ |
| ٢٠٠٧ | ٩٣٨٩,٦ | ٥٢٣٢,١ | ٣٩٣٥ | ٣,٠ | ٦,٣ |

المصدر: وزارة المالية الجزائرية.

٢-٣/ قنوات انتقال الأزمة وأسباب تأثير الاقتصاد الجزائري بها:

١-٢-٣/ قنوات انتقال الأزمة الاقتصادية العالمية إلى الاقتصاد الجزائري:

ترجع قنوات انتقال الأزمة إلى تراجع درجة ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي من الجانب المالي

والتجاري والتي يمكن التطرق إليها من خلال العناصر التالية:

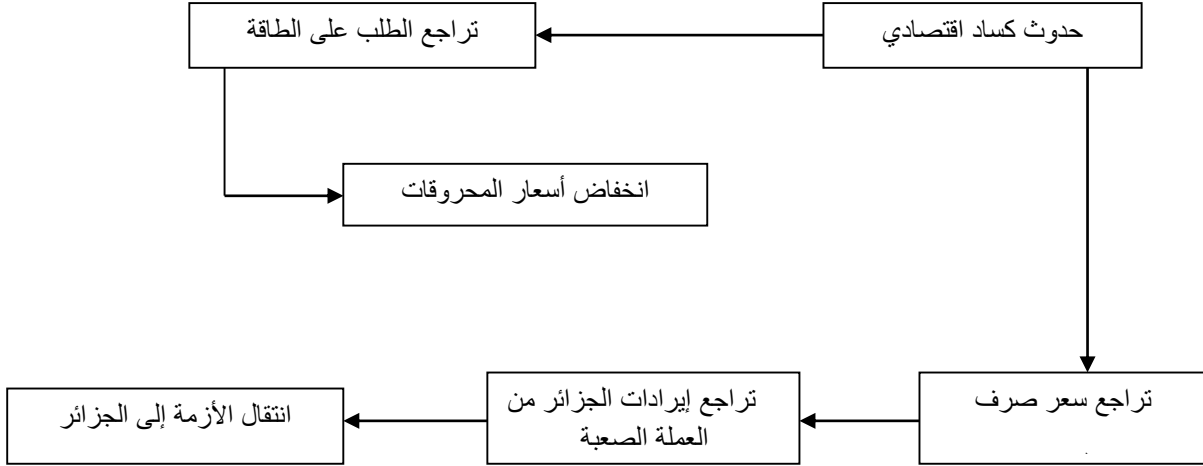
أ- اعتماد جانب إيرادات الميزانية على الجباية البترولية؛

ب- التأثير الأكبر سيكون عن طريق أسعار النفط العالمية حيث تعتمد الصادرات الجزائرية بشكل كبير على المحروقات إذ

تصل إلى أكثر من ٩٧%، ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

16- صلاح الدين طالبي، "تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية - الأزمة الحالية وتداعياتها حالة الجزائر -"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص ١٧٧، ١٧٩.

الشكل رقم (٢): آلية انتقال الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨ إلى الجزائر



المصدر: عبد السلام زاويدي ويزيد مقران، "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية"، الملتقى الدولي

الثاني حول "الأزمة الراهنة والبدائل المالية والمصرفية"، المركز الجامعي بخميس مليانة، ٥-٦ ماي، الجزائر، ٢٠٠٩.

ج- عدم ميل التبادل التجاري في صالح الجزائر لأن أغلبية واردات الجزائر بالأورو في حين أن أغلب صادراتها بالدولار وهذا في ظل تدهور الدولار؛

د- تآكل احتياطات الصرف الموظفة بالدولار في حال استمرار انخفاض سعر صرفه، وخاصة أن الجزائر تستثمر جزء منها في سندات الخزينة الأمريكية؛

هـ- إن عودة ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال العام ٢٠٠٩ لم يكن ناتجا عن الطلب على الطاقة، وإنما نتج عن سياسة منظمة الأوبك في تخفيض الإنتاج، وبالتالي فإن الكميات المصدرة شهدت انخفاضا محسوسا، مما أثر على العائدات المالية لدول المنظمة كالجزائر؛

و- تراجع التحويلات المالية من الخارج إلى الجزائر وتأثر النشاط السياحي بالأزمة؛

ز- إن تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال العام ٢٠٠٨ والذي استمر خلال سنة ٢٠٠٩، أثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأن نمو الاقتصاد العالمي يعد أهم العوامل المؤثرة على توليد وانتعاش التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن التراجع الحاد في أسعار المواد الأولية وعلى رأسها النفط والغاز من شأنه أن يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى هذا القطاع الذي يعتبر القطاع الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

٣-٢/ أسباب تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة الاقتصادية العالمية:

هناك عدة عوامل أدت إلى تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة الاقتصادية العالمية منها:

أ- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات العالمية خاصة بعد التحول إلى اقتصاد السوق وإبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛

ب- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالدولار حيث أن معظم صادراته تتم بالدولار والذي شهد تدهورا كبيرا في قيمته؛
ج- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات والذي يشكل ٩٨% من الصادرات، لذلك يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي هش عرضة لتقلبات أسعار البترول؛
د- عدم انخراط الجزائر في تكتلات اقتصادية تسمح لها بمواجهة تداعيات الأزمة^{١٧}.

٣-٣/ تداعيات وأثار الأزمة الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري:

٣-٣/١ تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري:

يعتبر الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات الأخرى جزء من الاقتصاد العالمي، وهذا نظرا للعلاقات المالية والتجارية التي تربطه بالعديد من الدول، ومما لا شك فيه أنه قد تأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية^{١٧}. فقد توقع المدير العام المساعد لصندوق النقد الدولي "ليكسي" تراجع الاقتصاد العالمي بما فيه الاقتصاديات النامية، وأنه سيستمر هذا التراجع إلى غاية نهاية ٢٠١٠ وحتى بداية ٢٠١١، إذ أن نسب النمو العالمي المحقق حتى سنة ٢٠٠٩ والمقدر بـ ٠,٥ ستسجل قيما سالبة مع استمرار الأزمة خلال سنة ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. هذا الوضع يسري على الدول الصاعدة بما فيها الجزائر التي تركز على صادرات النفط والغاز، هذه المواد التي عرفت تراجعا كبيرا حيث بلغ متوسط سعر النفط الجزائري حوالي ٤٣ دولار خلال الثلاثي الأول من عام ٢٠٠٩ وهو أدنى مستوى يبلغه إذ يقترب من المتوسط المسجل لتحقيق توازن الميزانية العمومية.

إن هذا المستوى سيؤدي إلى تسجيل عجز في الميزان التجاري، حيث يلاحظ أن الصادرات تراجعت مقابل نمو الواردات بنسبة ١٠%، وهو ما سيؤدي إلى تقليص نسبة تغطية الصادرات بالواردات، كما أنه سيؤدي إلى تراجع محسوس للعائدات في وقت ستظل فيه قيمة النفقات مرتفعة سواء بالنسبة لميزانية التسيير أو التجهيز.

إن طبيعة الاقتصاد الجزائري تجعله أقل تضررا من الأزمة الاقتصادية العالمية مقارنة بالاقتصاديات الأخرى، إذ أن العلاقات الاقتصادية المالية على المستوى الداخلي لا تزال بدائية وإن الكثير من التعاقدات والتعاملات لا تعتمد على السيولة النقدية المصرفية، بل في الواقع إن المصارف تتمتع بسيولة عالية وأن نسبة قليلة من المواطنين تلجأ إليها لاستكمال عملية شراء العقارات، إضافة إلى غياب سوق مالي فعال محرك للأنشطة الاقتصادية ووسيلة لاندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، كما أن الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي يتم تمويله من موازنة الدولة.

٣-٣/٢ آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري:

أولاً: أثر الأزمة على صادرات وواردات الجزائر

تهدد الأزمة التوازن الاقتصادي للدول الصاعدة والمصدرة للنفط ومنها الجزائر التي لن تكون بمنأى عن احتمالات انكماش وتباطؤ الاقتصاد العالمي على مستوى أسعار النفط وسعر صرف الدولار ونسب التضخم،

17- مراد ناصر، "آثار الأزمة الاقتصادية الراهنة - حالة الجزائر-"، على الخط، متاح على <...آثار-الأزمة-الاقتصادية-الراهنة-حالة-الجزائر/>www.iefpedia.com/...، تاريخ الاطلاع (٢٠١٤/٠٩/٣١).

18- صلاح الدين طالبي، مرجع سابق، ص ١٧٧.

بل أن مظاهر التباطؤ في مستويات النمو بدأت تبرز في الاقتصاد الجزائري، حيث تظل نسبة النمو الفعلي ضعيفة تقل عن ٥%، إضافة إلى استمرار ارتفاع الواردات بصورة كبيرة مقابل تراجع قيمة الصادرات، وبالتالي العائدات ابتداءً من ١٨٢٠٠٩.

ثانياً: أثر الأزمة على النمو الاقتصادي

رغم التطور الملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي المسجلة خلال السنوات الأخيرة مع بداية القرن الحالي، فإنه يتوقع بالنسبة للجزائر تراجع الصادرات النفطية وانخفاض عائداتها لسببين: الأول يخص الأسعار التي استمرت في الانخفاض بعد أن قاربت حدود ١٥٠ دولار للبرميل، والثاني يرتبط بمستوى إنتاج النفط الجزائري المقدر بـ ١,٢٦ مليون برميل بعد أن وصل إلى ١,٤٢ مليون برميل يوميا، ويرتقب أن ينخفض الإنتاج الجزائري من النفط أكثر من ذلك تطبيقاً لقرارات منظمة الأوبك، نتيجة الأوضاع في الاقتصاد العالمي خاصة الأمريكي والأوروبي اللذين يرتبط بهما الاقتصاد الجزائري بعلاقات لا تقبل الانقسام، كل هذا سيدفع بالنمو الاقتصادي للانخفاض إلى نحو ٢,٥%. والجدول التالي يبين تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٠).

الجدول رقم (3): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٠)

| البيان | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ |
|----------------------|------|------|------|------|------|------|
| معدل النمو الاقتصادي | ٢,٢ | ٤,٧ | ٥,٢ | ٥,١ | ٥,٨ | ٦,٥ |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك ارتفاعاً في معدل النمو الاقتصادي من سنة ٢٠٠٠ إلى غاية سنة ٢٠٠٧، حيث وصل سنة ٢٠٠٣ إلى ٦,٩% بينما في سنة ٢٠٠٠ قدر بـ ٢,٢%، لينخفض سنة ٢٠٠٤ مقارنة بسنة ٢٠٠٣ إلى ٥,٢% أي بنسبة انخفاض تقدر بـ ١,٦%، إلا أنه سنة ٢٠٠٧ ارتفع معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى ٦,٥%. وقد كان لارتفاع معدل النمو الاقتصادي هذا انعكاساً واضحاً على الناتج المحلي الإجمالي، حيث نما هذا الناتج بنسبة اسمية بلغت ٩,١% في عام ٢٠٠٧ بمبلغ ٩٢٣٢,٧ مليار دج مقابل ٨٤٦٠,٥ مليار دج عام ٢٠٠٦.

ثالثاً: أثر الأزمة على معدل التضخم

إن ارتفاع معدل التضخم يعد أمراً منطقياً بالنظر إلى الوضع الاقتصادي العالمي الذي بات يتميز بأزمة حقيقية انعكست سلباً على أسعار المواد الأساسية، مما رفع من نسبة التضخم حتى في الدول المتقدمة. والجدول التالي يبين تطور هذا المعدل في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٠).

الجدول رقم (4): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٠)

| البيان | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ |
|-------------|------|------|------|------|------|------|
| معدل التضخم | ٠,٣٤ | ١,٤ | ٣,٥ | ١,٦ | ٢,٥ | ٤,٤ |

19- عبد الرحمن مبيتول، "أثر الأزمة المالية العالمية على الجزائر"، على الخط، متاح على <<www.elkhabar.com/ar/economie/296927.html>>، تاريخ الاطلاع (٢٠١٤/٠٩/٣١).

المصدر: مصطفى عبد اللطيف، "الوضع النقدي ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع"، مجلة الباحث، ع ٦، ٢٠٠٨، ص ١٢٦.

حسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن المعدل السنوي للتضخم خلال الفترة الممتدة من فيفري ٢٠٠٨ إلى فيفري ٢٠٠٩ قد بلغ ٤,٧%، متجاوزا المعدل المسجل في ٢٠٠٧ والبالغ ٤,٤% بعدما كان في حدود ٢,٥% في سنة ٢٠٠٦. وترجع هذه الزيادة في معدل التضخم إلى الارتفاع الكبير في أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة ٦,٣% وبنسبة ٩,٥% في المنتجات الغذائية و ١٨,٨% في المواد الغذائية الطازجة، وزادت أسعار المنتجات المصنعة بـ ١,٩% والخدمات بـ ٦% والمنتجات الغذائية المصنعة بـ ١٠%.

ولمواجهة هذا الارتفاع في معدلات التضخم فإنه على السلطات العمومية خاصة النقدية والمالية مرافقة ذلك بإجراءات نقدية ومالية لتفادي تآزم المعدل وصعوبة التحكم فيه.

رابعاً: أثر الأزمة على الإيرادات الحكومية

تمثل الإيرادات النفطية في الجزائر ٩٠% من إيرادات الدولة وإن أي انخفاض فيها سوف يشكل بعض التهديد في الأجل المتوسط والطويل، بل سوف يؤثر وبشكل كبير على كل نواحي الحياة في الجزائر، والجدول التالي يوضح تطور الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٠).

الجدول رقم (5): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٠)

| ٢٠٠٧ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٠ | |
|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--|
| ٥٣,١٧٦ | ٥٠,١٠٣ | ٤٢,٠١٠ | ٣٠,٩٣٦ | ٢٠,١١٨ | ٢٠,٩٤٥ | الإيرادات العامة ومنح (مليون دولار) |
| ٣٩,٢٧ | ٤٢,٩٧ | ٤٠,٨٧ | ٣٦,٣٩ | ٣٥,٢٦ | ٢٨,٢٧ | النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧.

نلاحظ من خلال الجدول أن الإيرادات العامة والتي تتكون في معظمها من الإيرادات النفطية هي في تزايد من سنة إلى أخرى.

خامساً: أثر الأزمة على الاستثمار الأجنبي المباشر

إن علاقة الأزمة الاقتصادية العالمية المتميزة بالعالم الخارجي التي يطبعها النفط، أسالت العرق البارد على جبين كثير من المسؤولين في السلطات العمومية التي سطرت لإنجاز الكثير من المشاريع الكبرى في إطار البرامج الإنمائية (البرنامج الخماسي)، ولذلك وجدت نفسها مضطرة إلى مراجعة هذه المشاريع، وقد يؤدي بها الأمر إلى تأجيل إنجازها كما صرح به وزير المالية السابق "عبد اللطيف بن أشنهو" وذلك لمواجهة ما يمليه الواقع المر لسعر البرميل الخام المتراجع يوماً بعد يوم.

وفي هذا الصدد سيستند القائمون بالأعمال في الجزائر بصندوق ضبط الإيرادات "Fond de régulation des recettes" أي بالأموال التي خصصت لإنجاز البرنامج الخماسي المتمثلة في ٥٠ مليون دولار، إلا أن هذا الصندوق لا يمكن أن يكون مصدراً للأبد.

كما أنه لا يمكن الاعتماد على احتياطي الصرف المتوفر إلى ما لا نهاية حتى وإن كان يفوق ١٥٠ مليار دولار. وإذا استمرت هذه الوضعية فإنها ستعرض برنامج الاستثمار العام للخطر، وبالتالي ستتعرض تيرة إنجاز المشاريع الكبرى وبناء السكنات^{١٩}.

سادسا: أثر الأزمة على القطاع الزراعي والفاخرة الغذائية

لقد شهد الإنتاج الزراعي وما يزال يشهد تراجعاً، وفي المقابل يشهد الطلب المحلي على الغذاء أهمية متزايدة. وفي هذا الإطار يجب التشديد على أن الأمن الغذائي هو أحد مكونات خارطة الطريق الزراعية التي اعتمدها وزارة الزراعة. وتجدر الإشارة إلى أن أسعار المواد الغذائية في ارتفاع مطرد منذ عدة عقود في حين أن أجور العمال لم تواكب وتيرة هذا الارتفاع. والجزائر اليوم بحاجة ملحة إلى العمل على دعم الإنتاج الزراعي لإعادة بعث الزراعة الغذائية بصورة مستدامة لتكون أقل ضعفاً أمام تقلبات أسعار المواد الغذائية التي تضر بمصالح السكان الأكثر فقراً.

٣-٤ / انعكاسات ونتائج الأزمة الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري:

٣-٤-١ / انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري:

أولاً: تراجع إيرادات الجزائر من صادرات المحروقات

إن الركود الاقتصادي العالمي ترتب عنه انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية وتقلص صادرات الجزائر منها، وازداد الأمر تعقيداً في ظل اتباع سياسات ترشيد استهلاك الطاقة والبدائل الطاقوية مثل الفحم مع وجود عرض فائض من النفط، ولم تفلح المحاولات المتكررة المبذولة من طرف الأوبك في وقف الأوضاع المتدهورة من خلال تخفيض مستوى الإنتاج.

ثانياً: انخفاض أسعار المنتجات المستوردة وتزايد فاتورة الواردات الجزائرية

أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى انخفاض أسعار العديد من المنتجات (القمح، السكر، الحديد والحليب... إلخ) مما أدى إلى تزايد فاتورة الواردات الجزائرية بنسبة ٤٢,٨٨% خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، وكان بإمكان هذا الانخفاض أن يقلص إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، إلا أن السلطات الجزائرية وحفاظاً على احتياطي البلد من العملات الصعبة لجأت إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري للتأثير على طلب الواردات، ومنه الإبقاء على فاتورة الاستيراد على الأقل عند مستواها السابق.

ثالثاً: عدم تأثر الجهاز المصرفي والمالي الجزائري من جراء الأزمة

إن البنوك الجزائرية هي بنوك تجزئة والقروض التي تقدمها للأفراد لا تشكل إلا نسبة محدودة لا تتعدى ١٠% من محفظة البنوك الجزائرية، وهي في أغلبها عمومية لا تمارس أعمال المضاربة. وعليه لا يمكن الحديث عن الأزمة في النظام المصرفي في الجزائر حيث سيطرة القطاع العام على أكثر من ٩٠% من القروض، ومن تم فودائع الأفراد في البنوك الأولية لن تتعرض لأي خطر من حيث القيمة الاسمية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، نجد عدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل، كما أن تسديد المديونية الخارجية والتي هي حوالي ٤,٩ مليار دولار في أواخر عام ٢٠٠٨،

20- أحمد عامر عامر، "تداعيات الأزمة العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مرجع سابق، ص ٨٦، ٨٧.

تسمح بتجنب قروض بأسعار فائدة مرتفعة نظرا لتقييد الائتمان في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى ذلك فإنه لا يوجد سوق مالي بالمعنى الفعلي في الجزائر.

رابعاً: انخفاض مردود التوظيفات المالية لاحتياطات الصرف الجزائرية بالخارج

اعتبر محافظ بنك الجزائر "محمد لكصاسي" أن الجزائر حافظت على توازناتها المالية، خاصة وأن احتياطي الصرف بلغ إلى غاية نهاية شهر جوان ٢٠٠٩ حوالي ١٤٤,٣ مليار دولار مقابل ١٤٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٨، ليؤكد بذلك استقرار الوضع المالي رغم تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية. كما أن ركود اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من شأنه أن يؤثر على مردود التوظيفات المالية الجزائرية بالخارج، فالقيمة الاسمية لسندات الخزينة الأمريكية لا تتغير، ومع ذلك فإن قوتها الشرائية تتغير مع تدهور سعر صرف الدولار ومع ارتفاع معدل التضخم الدولي وبسبب سياسة تخفيض معدلات الفائدة بقيادة البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي. فمدفوعات الفائدة لا تغطي الأثر السلبي للتضخم، والبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي لم يرفع سعر الفائدة للحيلولة دون تفاقم الأزمة، وعلى هذا فالجزائر قامت باستثمار خاسر تحت غطاء قوة المصدقية المالية للمدين، لأنه ليس هذا في الواقع استثمار إنتاجي، ولكنه دعم مالي لخزينة الولايات المتحدة الأمريكية الذي يساوي الفرق في القوة الشرائية لهذا الاستثمار ما بين بداية ونهاية السنة، مما يعود بفوائد أقل على الجزائر.

خامساً: تدهور رصيد مدفوعات الجزائر نتيجة ضعف الدولار مقابل الأورو

لقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية انعكاسات على قيمة الدولار تمثلت في ميل معدل صرف هذه العملة إلى التدهور مقارنة بالأورو والين الياباني، والذي يرتبط بعوامل تطور الاقتصاد الأمريكي الذي يتجه نحو الانكماش بتواضع وتيرة نموه الاقتصادي وتبعات العجز في الموازنة التي تجاوزت أرقام قياسية، وضخ السلطات النقدية الأمريكية مبالغ كبيرة لشراء الأصول السامة، بالإضافة إلى تزايد اعتماد الأورو كعملة ملجأ. كما أن أغلب إيرادات الجزائر بالدولار الأمريكي، في وقت تسدد فاتورة الواردات بأورو قوي يستنزف احتياطات البلد من العملة الصعبة، فالتأثير على ميزان المدفوعات يكون من خلال انخفاض قيمة الصادرات عند تحويلها للعملة الأوربية الأورو وارتفاع قيمة الواردات، وعليه فالانخفاض المستمر للدولار مقابل الأورو يحد من ارتفاع القوة الشرائية لعائدات الجزائر.

سادساً: تراجع قيمة معدل صرف الدينار الجزائري

إن طريقة تحديد معدل صرف الدينار المتميزة بحذر شديد من طرف البنك المركزي الجزائري تجعل هذه العملة في منأى عن مخاطر الأزمات النقدية. فبالرغم من الطبيعة المالية للأزمة الاقتصادية العالمية فإن انعكاساتها التجارية دفعت السلطات النقدية الجزائرية إلى تخفيض قيمة العملة الجزائرية (الدينار). فالانخفاض الكبير في أسعار المنتجات الأولية والمنتجات الغذائية في الأسواق الدولية على إثر هذه الأزمة زاد من طلب الجزائريين على هذه المنتجات بشكل أصبح يشكل تهديداً لاحتياطات الصرف الجزائرية؛ ولمواجهة احتمالات ارتفاع الطلب المحلي على هذه المنتجات بادرت السلطات النقدية الجزائرية ابتداءً من ١٥ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى تخفيض قيمة الدينار بحوالي ٢٠% من قيمته.

سابعاً: انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

إن الأزمة وما نتج عنها من تقلص حجم القروض على المستوى العالمي أدت إلى تناقص رؤوس الأموال الأجنبية الواردة إلى الجزائر،

فهذه الاستثمارات تأخذ في الحسبان احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية لأنه الضمان الوحيد للحصول على مداخيلها في الوقت الذي يبقى الدينار الجزائري غير قابل للتحويل، وهكذا فهذه الظروف قد تؤثر على حجم رأس المال الأجنبي المستثمر في الجزائر^{٢٠}.

٣-٤-٢/ نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري:

لقد كانت للأزمة نتائج إيجابية وسلبية على الاقتصاد الوطني يمكن حصرها فيما يلي:

أولاً: النتائج الإيجابية

أ- يؤدي الركود الاقتصادي العالمي وانخفاض الطلب الإجمالي إلى انخفاض أسعار عدة سلع في السوق العالمية، وبما أن الجزائر تعتمد على الاستيراد فإنها ستستفيد من ذلك الوضع الذي يوفر فرصة لتخفيف العبء على المواطن، وكمثال على ذلك نجد سوق السيارات الذي شهد انخفاضات متتالية في الأسعار أدت إلى تحسين القدرة الشرائية للأفراد؛
ب- انخفاض تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى ديناميكية الاستثمار، وكمثال على ذلك انخفاض أسعار الحديد الذي أدى إلى انتعاش قطاع العقار؛

ج- إمكانية عودة الأموال المهاجرة أو جزء منها نتيجة الشعور بعدم الأمان في حال إبقائها مودعة في بنوك الدول الصناعية.

ثانياً: النتائج السلبية

أ- يؤدي الركود الاقتصادي العالمي إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي انخفاض الطلب على الطاقة، مما يؤدي إلى انهيار أسعار المحروقات، ويترتب على ذلك انخفاض حصيللة الصادرات وبالتالي اختلال التوازنات المالية الكبرى؛
ب- يؤدي الركود الاقتصادي العالمي إلى إفلاس عدة مؤسسات وبقاء بعض المؤسسات الكبرى في السوق العالمية وبالتالي احتكارها للسوق وتحكمها في الأسعار؛
ج- إن من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية انخفاض السيولة، وبالتالي صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر^{٢١}.

٣-٥/ مخاطر الأزمة وإجراءات مواجهتها في الاقتصاد الجزائري:

٣-٥-١/ مخاطر الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري:

أشار وزير المالية "كريم جودي" أن الأزمة الاقتصادية العالمية ولدت نوعين من المخاطر:

أ- الخطر المحدود وهو عندما تكون الودائع مضمونة من طرف الدولة لكن بنسبة فوائد صغيرة، وهي الحالة التي تنطبق على الودائع الجزائرية؛

ب- الودائع ذات المخاطر الكبيرة التي تكون نسبة فوائدها عالية غير أنها مضمونة من طرف الدولة، وفي هذه الحالة يصعب على صاحب الوديعة استعادة حقوقه في حالة الإفلاس؛

كما أضاف الوزير، أن ما وضع الجزائر خارج مخاطر الأزمة العالمية هو تثبيت سعر صرفها على أساس سلة من العملات الكبيرة مثل الدولار والين والأورو؛ على عكس دول الخليج مثلا التي ارتبط مصيرها بالدولار الأمريكي.

21- رشيد يوسف و بو عبد الله ودان، "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الدول العربية"، مجلة السياسات الاقتصادية، صادرة عن جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، منشورات مخبر البحث "تقييم سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر"، ٢٤، ديسمبر ٢٠١١، ص ١١، ١٢.
22- مراد ناصر، مرجع سابق.

إضافة إلى عامل آخر يتمثل في كون الاقتصاد الجزائري لا يركز سوى على ٣٠% من الإيرادات خارج المحروقات التي تبقى أسعارها متذبذبة، لكن في مستويات مقبولة^{٢٢}.

٣-٥/ إجراءات مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية في الجزائر:

برزت الإجراءات الجزائرية المتخذة لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية في قانون المالية التكميلي لسنة ٢٠٠٩ وقانون المالية لسنة ٢٠١٠. وقد جاء القانون الأول بعد أن شهد النصف الأول من سنة ٢٠٠٩ تراجعاً كبيراً لتوتيرة النمو في اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى وجميع الدول بما في ذلك النامية أيضاً، وطرأت بعض التغيرات على بعض المؤشرات التي وردت في قانون المالية لسنة ٢٠٠٩ بينما بقيت المؤشرات الأخرى بدون تغيير^{٢٣}. وقد تمثلت الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لمواجهة الأزمة فيما يلي:

أ- إقامة اقتصاد جزائري قوي من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتنويع مصادر الدخل بحيث يعتمد على قطاع الفلاحي والصناعي والسياحي والخدمات؛

ب- العمل على النهوض بالنمو الاقتصادي لمواجهة التحديات التي تفرزها الأزمة الاقتصادية العالمية من بطالة وفقر وتدهور في القدرة الشرائية؛

ج- تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة حيث أنها أقل تأثراً بالأزمات الاقتصادية؛

د- ضرورة مساهمة البنوك في تمويل الاستثمارات الحقيقية وإصلاح المنظومة البنكية من خلال اتباع أدوات وقواعد التسيير البنكي وفق معايير دولية؛

هـ- ضرورة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإسهام الكفاءات الجزائرية الموجودة بالخارج في إنعاش الاقتصاد الوطني، وهذا بالعمل على تهيئة بيئة مستقرة ومحفزة للاستثمار خاصة في القطاعات خارج المحروقات؛

و- تحسين إدارة المخاطر والسرعة في اتخاذ القرار لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية؛

ز- ضرورة الضغط على الواردات لمواجهة النقص في حصيللة الصادرات والحفاظ على فائض الميزان التجاري؛

ح- ترشيد النفقات العامة ومكافحة كافة أشكال الفساد ومظاهر تبذير المال العام؛

ط- ضرورة تنويع الاحتياطيات من النقد الأجنبي لزيادة حصص العملات الحرة الرئيسية على حساب الدولار؛

ي- ضرورة توفير المعلومات المالية من طرف البنك المركزي وانتهاج أسلوب الشفافية لاجتناب المضاربة^{٢٤}.
خاتمة:

إن الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨ أكدت أن العالم ليس بمنأى عن أي خطر مالي أو اقتصادي يهزه في أي لحظة وقد ينطلق من أي مكان فيه. ويعتبر العالم النامي من أكبر المهديين بنتائج الأزمة نظراً لآثارها المستقبلية على جهود التنمية التي بذلتها هذه الدول منذ فترة طويلة. لذلك كان على الدول النامية والجزائر على وجه الخصوص أن تسمع كل الإنذارات التحذيرية لإحكام استعداداتها للتعاطي مع امتدادات هذه الأزمة.

إن الاقتصاد الجزائري مرتبط بالمتغيرات العالمية خاصة بعد تحوله إلى اقتصاد السوق وإبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما أنه مرتبط بالدولار وهو اقتصاد ريعي هش عرضة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية،

23- عبد الرحمن مبتول، مرجع سابق.

24- صلاح الدين طالبي، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

25- مراد ناصر، مرجع سابق.

ضف إلى ذلك أنه غير منخرط في التكتلات الاقتصادية. كل هذه العوامل وأخرى كان على الاقتصاد الجزائري أخذها بعين الاعتبار عند التعامل مع الأزمة.

قائمة المراجع:

- ١/ إبراهيم عبد العزيز النجار، "الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
- ٢/ الباحث، ع٦، ٢٠٠٨.
- ٣/ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧.
- ٤/ أونيس عبد المجيد أونيس، "إدارة العلاقات الإنسانية -مدخل سلوكي تنظيمي-"، دار اليازوري، عمان، ط١، ٢٠١١.
- ٥/ بحوث اقتصادية عربية، صادرة عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ع٤٨-٤٩، ٢٠٠٩، ٢٠١٠.
- ٦/ رشيد يوسف و بو عبد الله ودان، "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الدول العربية"، مجلة السياسات الاقتصادية، صادرة عن جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، منشورات مخبر البحث "تقييم سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر"، ع٢، ديسمبر ٢٠١١.
- ٧/ صلاح الدين طالبي، "تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية -الأزمة الحالية وتداعياتها حالة الجزائر-"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، ٢٠٠٩-٢٠١٠.
- ٨/ عبد الحكيم مصطفى الشراوي، "العولمة المالية وإمكانات التحكم -عدوى الأزمات المالية-"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٥.
- ٩/ عبد السلام زاوي ويزيد مقران، "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية"، الملتقى الدولي الثاني حول - الأزمة الراهنة والبدائل المالية والمصرفية-، المركز الجامعي، خميس مليانة، الجزائر، ٥-٦ ماي ٢٠٠٩.
- ١٠/ فاطمة الزهراء مهيوي، "واقع البنوك الإسلامية في ظل المالية العالمية الحالية - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، ٢٠١٢-٢٠١٣.
- ١١/ فتح الله ولعلو، "نحن والأزمة الاقتصادية العالمية"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٩.
- ١٢/ محمود الصمدي وآخرون، "التحديات التي تواجه منظمات الأعمال المعاصرة - الأزمة المالية العالمية والتحديات المستقبلية-، مكتبة المجتمع العربي، ج٣.
- ١٣/ مصطفى العمواصي وأحمد زهدي و تيسير أبو صيام، "الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط"، دار جليس الزمان، عمان، ط١، ٢٠٠٨.

١٤\ David Brault, "Gérer les crises financières dans les entreprises -Se préparer et anticiper!-", De Boeck, Bruxelles, 1ère édition, 2013.

١٥\ www.elkhabar.com

١٦\ www.etccmena.com

١٧\ www.familyinnovation.com

١٨\ www.iefpedia.com

١٩\ www.mafhoum.com

جميع الحقوق محفوظة © 2020 ، الدكتورة رشيدة أوبختي ، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)